

الطائفية من الثقافة الى التسييس و العسكرة

(نموذج العراق)

د.فالح عبد الجبار

اكتسبت الانقسامات الدينية- المذهبية في العراق زخماً بيناً منذ اتساع ظاهرة الاسلام السياسي بعد الثورة الايرانية (شباط 1979)، وبلغت مدى هائلا من التسييس، ثم العسكرة بعد الاحتلال الاميركي للعراق (آذار 2003)، فتغلغت في الاطار الاقليمي، ثم اندفعت في اتساع في بعض بلدان الربيع العربي، لتعزز الاتساع الاقليمي فالعالمي للظاهرة.

ولعل النموذج العراقي هو الاكثر سطوعاً ودموية. فالنزاعات الاهلية، المذهبية و/او الاثنية، مستعرة، خفية او علانية، منذ 1964 وحتى اللحظة، مع فواصل خفوت مؤقتة، أو اتساع دام .

بوسع الباحث ان يتمسك بفكرة ان قدم ظاهرة الانقسام الديني - المذهبي، وبروزها الحاد مجددا بعد نشوء الدولة الحديثة، يبيح الاستدلال بانها ظاهرة جوهرية، تاريخية، متصلة لا فكاك منها.

لا ريب ان الهويات الدينية- المذهبية اقدم عهداً من الهويات الاثنية- القومية، وهي بالتالي سابقة لنشوء الدولة المركزية الحديثة، اي ما يسمى في الادبيات السياسية السوسولوجية بـ الدولة- الامة nation- state.

اما في ورقة البحث هذه فنميل الى اعتماد استدلال معاكس، مفاده ان ظاهرة التسييس وعسكرة الهويات المذهبية معاصرة، جديدة، وظرفية، اي انتقالية، ناجمة عن تحولات كبرى في تاريخ تكوين الدولة الحديثة، ابرزها الطابع المركزي- الاحتكاري المفرط للدولة الحديثة واختلال

بنيتهما ، الذي اثمر عن فشلها في بناء الامة- الدولة.أما صعود الاسلام السياسي كحركة وفضاء اجتماعي وخطاب بما يحمله من امكانات انقسام مذهبي، بالقوة او بالفعل. فهو عامل حاسم بالامراء، الا اننا نرى أن صعوده هو نتيجة لفشل بناء الامة، وسببا لاحقا لتحقيق أو تعميق تسييس وعسكرة الانقسام المذهبي.

ولعل نمو ظاهرة الكونية (او العولمة) يمكن ان يندرج ايضا كعامل فاعل، بما ينطوي عليه من اذكاء الوعي بالهويات الجزئية، نتيجة كثافة التفاعلات والاتصالات، بموازاة أو بعد انهيار اليوتوبيات الكبرى (الاشتراكية).

نركز في ورقة البحث هذه على حقل نجاح و/أو فشل الدولة في بناء الامة، فهذا هو المنبع الاكبر لتسييس الهويات، رغم اعتماد هذا التسييس، على الخزين التاريخي للتمثلات الدينية-المذهبية، (بما فيها من مؤسسات اكلروسية، وبنى فقهية، وطقوس رمزية، ومخيلة جمعية).

العراق : دولة بلا أمة

ورثت الدولة العراقية الوليدة، كما رسمت حدودها الادارة الكولونيالية البريطانية في فترة الإنتداب (1920-1932)، كامل مشكلات الانتقال الى المركزية الحديثة، وبناء الأمة الناجم عن مجتمع مفتت ما قبل حديث. كان العراق يضم بين دفتيه أقواما عدة : العرب، والكرد، والتركماني، والاشوريين. وينقسم الى اديان، ومذاهب ابرزها الأنقسام الشيعي-السنني. وينشط اجتماعياً الى أهل مدن واهل قبائل وعشائر. وتتراتب المدن اجتماعياً في هرم لا مساواتي، السادة والاشراف، التجار، الحرفيون، المنظمون في أسر شبه مغلقة، ويعتمدون على عصبية الاحياء (المحلّة بالدرجة العراقية)، اما عالم القبائل فمندشطر الى بدو وزراع، وتقوم بين القبائل مفاضلات هرمية: اهل الأبل (المحاربون) والشاويه (رعاة الاغنام)، والحزائنة (المستقرون في الزراعة)، واهل الأهوار

(المعتمدون على تربية الجاموس وصيد السمك). هذا المجتمع المؤلف من جماعات، تخترقه قيم اجتماعية ودينية ميالة الى الإنغلاق والتفريق والمفاضلة لا الى الإنفتاح والمساواة والتوحيد. من هنا الحاجة الى مؤسسات دمج، ودستور منفتح وخطاب توحيد (الأيديولوجيا الوطنية). ما من أحد كان واعياً بهذه التثقيبات أكثر من الأمير (لاحقاً الملك) فيصل الاول العربي السني - الشافعي، والحجازي، الواعي بالمبدأ الجديد الناظم للدولة الحديثة، المبدأ الوطني او القومي، والمدرك لحدّة الانقسامات الإجتماعية في الإطار الجغرافي الجديد

- العراق :

"ان البلاد العراقية هي من جملة البلدان التي ينقصها اهم عنصر من عناصر الحياة الإجتماعية، ذلك هو الوحدة الفكرية والمليّة [يقصد القومية] والدينية. فهي والحالة هذه مبعثرة القوى، مقسمة على بعضها، يحتاج ساستها ان يكونوا حكماء مدبرين، وفي عين الوقت أقوياء مادة ومعنى"¹.

ويعدد فيصل الاول الإنقسامات الإجتماعية " 1-الشبان المتجددون (الحدائثيون)، 2- المتعصبون (المحافظون)، 3- السنة، 4- الشيعة، 5- الاكراد، 6- الاقلييات غير المسلمة، 7- العشائر، 8- الشيوخ، 9- السواد الاعظم الجاهل المستعد لقبول كل فكرة سيئة..."²

نجدها هنا الانقسام الأثني (عرب-اكراد) والانقسام الديني (مسلمون/مسيحيون) والانقسام المذهبي (شيعة-سنة)، والانقسام الإجتماعي (العشائر والمدن)، والانقسام الفكري (الحدائثيون/المحافظون). ويضيف:

1 الحسني، تاريخ الوزارات، المجلد الثالث، ص 315.

2 الحسني، ص 315.

"أقول وقلبي ملآن أسى انه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد تكتلات بشرية خالية من اية فكرة وطنية، متشعبة بتقاليد وابطال دينية، لا تجمع بينهم جامعة،....فنحن نريد والحالة هذه – أن نشكل من هذه الكتل شعباً نهذب، وندربه ونعلمه"³.

ولعل ابرز معلم على ازمة البحث عن الهوية في العراق عام 1921، ما دار بين الأمير فيصل (قبل تتويجه) والسير بيرس كوكس (Cox) المندوب السامي البريطاني والحاكم الفعلي للعراق. كانت بريطانيا تتجه الى إنشاء دولة عراقية وفقاً لروح العصر، أي مبدأ القوميات الذي جاء من مصدرين متعارضين، الرئيس الليبرالي الاميركي وودرو ويلسون والرئيس الثوري الروسي فلاد يميلنن على ان تضم الدولة ولايتي بغداد والبصرة، أما ولاية الموصل فكانت عملياً تحت الإحتلال البريطاني ولكن غير مدرجة بعد للحسم ، واعترض فيصل على الكيان الهزيل (ولايتي بغداد والبصرة) المحاط بالاتراك (المطالبين بالموصل) والاييرانيين والسعودية (جنوباً) ورأي ان ذهاب الاكراد في دولة يعني انه(فيصل) سيجلس على عرش مملكة ذات اغلبية شيعية لن تستقيم له وهو السني الشافعي (شأن الأكراد).لعل ضم ولاية الموصل الى الكيان الجديد قيد الإعداد جاء في إطار المصالح النفطية البريطانية (آفاق استكشاف النفط في الولاية)ولكنه جاء أيضاً في اطار البحث عن ركائز لتوازن بناء الامة العراقية الجديدة، في منظور فيصل، وبذلك خُتم على مصير الأقليم الجديد، بان يكون ثنائي القومية، بتوازن ديني /مذهبي (تقريبي)⁴.

الانقسام العربي-الكردي، أو الثنوية القومية، معلم ينتمي لعصر القوميات، المبدأ الناظم للدولة الحديثة، اما الانقسامات الدينية -المذهبية الحضرية –القبلية، فهي أرث تاريخي إجتماعي إسلامي.

³ الحسني، تاريخ الوزارات، المجلد 3، ص 317.

⁴ G. Khoury and N. Meouchy, Etat et Societes de L'orient Arab, Geuthner, 2007, p.122-3.

كان على الدولة الجديدة، ان تحل مشكلة الاندماج الصانع للأمة، او بعبارة اخرى كان العراق دولة تبحث عن أمة.

أقيمت الدولة الجديدة على اساس نظام برلماني دستوري، على رأسه ملك عربي، مسلم، نبيل الاصل، هو الملك فيصل بن الحسين. هذا الترتيب يعكس طبيعة القوى الفاعلة: القوة الكولونيالية (بريطانيا) بنظامها الملكي الدستوري على نمط برلمان ويستمنستر (بمجلسيه: العموم واللوردات) والأرومة العربية للحكام، الذي يمثل النزعة القومية العربية-الأثنية الناشئة، التي يحملها الملك فيصل والضباط العراقيون الذين التحقوا به في سوريا (الضباط الشريفيون نسبة الى الشريف حسين)، اما النسب القرشي للملك فيلبي مطالب ايدولوجيا النسب المكيينة عندعوائل السادة (الشيعة) والأشراف(السنة) كما يتناغم مع ايدولوجيا النسب عند القبائل العربية، الأهم من ذلك عند طبقة المجتهدين الشيعة في النجف وكربلاء.

ويلاحظ ان الاستفتاء البريطاني على نشأة الدولة والامير فيصل حظي بقبول عام وسط الشيعة والسنة، واعتراض شديد وسط الاكراد والتركمان، مؤشراً على جدية الانقسام الاثني (الاكرد)، والاعتراض التركي (خارجي)، وغياب الانقسام الطائفي⁵.

وبإستثناء الأكراد، لأسباب أثنية، والتركمان لاسباب سياسية (موقف تركيا)، فان اختيار الامير فيصل بن الحسين حظي بقبول عام سني-شيعي، في الاستفتاء العام وهو يوائم، بهذا القدر أو ذلك ميلاد النزعة الوطنية العراقية علم 1920. ولدت هذه النزعة قبيل واشتدت بعد عام 1920 عام الثورة العراقية، خصوصاً في المدن، على يد عدد من تجار المدن وعلى رأسهم التاجر الشيعي جعفر ابو التمن، مؤسس الحزب الوطني، وهو أول حزب سياسي حديث، شيعي-سني. ورغم ضعف المدن (24% من السكان) فقد اضطلعت بدور صانع الأفكار ومحرك التمردات ضد سلطة الأنتداب حيث نظمت في بغداد أول تظاهرات في شكل احتفالات دينية-سياسية: مولد نبوي (طقس سني)

⁵ العطية، نشأة الدولة (1988)، دار اللام لندن، الملاحق.

في جوامع شيعية، وموكب حسيني(طقس شيعي)في جوامع سنية، فكان الطقس المشترك الجديد ايذانا بولادة الوطنية العراقية وسط عرب المدن⁶.

كما حمل الضباط الشريفيون العائدون من سوريا بعد الإحتلال الفرنسي لها، افكار النزعة القومية العربية، الداعمة، بصيغتها آنذاك، للنزوع الوطني العراقي.

كما ان الخطاب القومي المحلي (الوطني) تعزز بفضل فتاوى النجف، السابقة لثورة 1920، واللاحقة لها، في دعواها لإستقلال "الامة العراقية " بأمر عربي مسلم، وهي فتوى تعكس وعي المجتهدين بالمبدأ القومي الناظم للأمم، في جانب مثلما تعكس تمسكهم التقليدي بالبعد الديني العام خلوا من التعيين المذهبي⁷.

هكذا ولدت الوطنية العراقية بازاء تحديات الكولونيالية الغربية، لتلحق بالنزعات الوطنية المماثلة في مصر والجزائر، وتونس، الخ لكنها على خلاف ذلك ولدت على اساس اتفاق وتفاهم سني-شيعي، نعني تحديداً اتفاق قوى اجتماعية فاعلة، قوامها تجار المدن وشيوخ العشائر، والنخب العسكرية –الإدارية المتحدرة من الإدارة العثمانية.

كانت بنية الدولة الوليدة ثنائية: دولة الانتداب الحاضرة بشكل مندوب سامي، وجيش بريطاني، وجهاز من المستشارين الاغراب، ودولة وطنية، ملك، وجهاز اداري ووحدات عسكرية من عناصر عراقية. وكانت هذه الثنوية تجمع مصالح القوة الكولونيالية في جانب، وشروط تقرير المصير المحلي، في جانب آخر.

هذه الثنائية في تركيبه الدولة في الحقبة الكولونيالية، تركت أثرها في سيرورات تكوين الدولة وبناء الأمة.هاتان العمليتان(1- تكوين الدولة، 2- بناء الامة) متطابقتان الى حد كبير، في المجتمعات

⁶ لعب مجتهدو النجف دوراً هاماً في الحركة الدستورية بايران 1906، وقد صاغوا فتاواهم الدستورية باللغة القومية (الملة=الامة). انظر ابراهيميان، Abrahamian, Iran Between two Revolutions.

⁷ التميمي، جعفر ابو التمن، سيرة سياسية، كذلك الوردني، لمحات، الجزء السادس.

المتجانسة، ولكنهما مفترقتان أو تنعمان باستقلال نسبي عن بعضهما في المجتمعات اللامتجانسة (او المبرقشة كما افضل تسميتها).

ابتداء تكوين الدولة يتعلق بنظام المؤسسات والرقعة الإقليمية للكيان السياسي الجديد، بدستوره وقوانينه وبني السلطة (الوزارة، الإدارة، الجيش، الشرطة) العملة، العاصمة، العلم وما شاكل.

أما بناء الأمة فيتعلق بإرساء الآليات الضرورية لضمان رضى ومشاركة شتى الجماعات الأثنية والدينية والثقافية، واندراجها في المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية.

بالطبع هاتان العمليتان متداخلتان رغم تباينهما. العملية الاولى (تكوين الدولة) تؤسس الدولة كجهاز للأدارة والحكم، والعملية الثانية (بناء الأمة) تؤسس الدولة كمثل لجماعة قومية (ذات تجانس) أو وطنية (تقطن أقليماً موحداً).

ولسوف نرى كيف ان هذه الثنائية ستفعل فعلها في كل حقل. ابتداء تكوين الدولة يبدأ بتحديد الرقعة الجغرافية، أي تثبيت الحدود، وإنشاء مؤسسات الدولة كالجهاز الإداري، الوزارات، المؤسسة العسكرية، نظام التعليم الحديث، نظام القضاء، الدستور، البرلمان، والمؤسسات الرمزية: العاصمة، العلم، والمؤسسات الاقتصادية (العملة، البنك المركزي) والنواظم الاقتصادية بما في ذلك الضرائب.

وقد مضت عملية بناء هذه المؤسسات لتكوين الدولة كجهاز سياسي للحكم، عدة سنوات، تميزت باضطرابات كبرى تمثل ردة فعل دول المنطقة بعامة، والمجتمع الأهلي المتشطي بخاصة، ازاء الدولة الجديدة.

يقول لونكرك وهو عسكري أداري ومؤرخ بريطاني خدم في العراق، عن فترة التكوين هذه: "الوضع الدستوري للمنطقة [العراق] ملتبس. ثمة سيادة تركية ما تزال قائمة، رغم إنها كامنة، وثمة

انتداب، تقبله بريطانيا ويرفضه العراق نفسه، وثمة نظام ملكي دستوري لكن الدستور لم يسن بعد، وثمة معاهدة مبتغاة مع بريطانيا، لكنها لم تكتب بعد"⁸.

فمثلاً اعترض كل الجيران على حدود العراق : إيران اعترضت حول كردستان وشط العرب، تركيا اعترضت على ضم الموصل، والسعودية على منطقة الحياض، وبريطانيا نفسها على الكويت. وبالطبع كان من المحال على أي جماعة اهلية (محلية) ان تثبت رقعة الأقليم (العراقي) هذا الشرط الأساس لأي دولة حديثة، بدون القدرة العسكرية البريطانية المتفوقة. ودخلت دولة الانتداب في نزاع مع الدولة المحلية في صراع حول وتيرة، وحدود بناء المؤسسات، فمثلاً بريطانيا اعترضت على توسيع الجيش وأبقته في حدود 7500 جندي، كما جوهت خطط التجنيد العام (بدل التطوع) بمعارضة بريطانية (لحفاظ على اعتماد العراق على القوة العسكرية البركولونيالية) ومعارضة القبائل لسبب اخر يتصل بالخوف من أخذ الأبناء للخدمة، وحرمان الأسر الفلاحية من القوة البشرية المنتجة. ونشب صراع آخر بين الاثنين حول الدستور الذي ربطت بريطانيا المصادقة عليه بأبرام المعاهدة العراقية – البريطانية.

هناك تصادم آخر بين شقي الدولة الكولونيالية، البريطاني والعراقي، دار حول النظام القضائي، حيث دفع البريطانيون بإتجاه تقسيم العراق الى قضاء حضري خاضع للقانون الوضعي، وقضاء قبلي خاضع للعرف العشائري. كان هذا التدبير في العرف البريطاني، وسيلة إقتصادية كفوءة للحكم Cost-effective rule يتكفل فيه مشايخ العشائر بإدارة القضاء والامن في الأرياف، وتتولى فيه القوة الجوية البريطانية معاقبة العصيان، أي عصيان⁹.

لم يمر تكوين مؤسسات الدولة بلا تمردات واعتراضات محلية وتمردات قبيلة عربية ضد الحكم البريطاني أو تمردات أثنية (تمردات الشيخ محمود البرزنجي – السليمانية) ضد تأسيس الدولة (أعوام 1920، 1924، 1930) او احتجاجات حضرية ضد المعاهدة البريطانية أو اعتراضات

⁸ Lonrgrigg, Iraq 1900-1950, p.134-135.

⁹ T. Dodge, Inventing Iraq, p. Sluglett, Britain in Iraq, p.

وفتاوى دينية (من النجف) تحرم على الشيعة الخدمة في الدولة، اعتراضاً على النفوذ البريطاني، لا تصادماً مع فكرة وجود دولة عراقية. لكن هذه السيرورة حظيت ايضاً بدعم حضري -قبلي، توطد بالتدرج. منابع هذا الدعم تعود الى عمليات بناء الامة، أي ادراج شتى الجماعات في بنية الدولة، وفتح باب المشاركة السياسية، والادارية والاقتصادية والثقافية أمام هذه الجماعات. وبالفعل اشتملت أول وزارة عراقية على مزيج عربي -كردي، شيوعي -سني، ومهودي (موسوي) كما ان البرلمان العراقي نظم على اساس تمثيل المحافظات، وافراد حصة للموسويين (اليهود) والنصارى (المسيحين)، حسب منطوق دستور 1925.

لكن العملية الاهم، هي استخدام السلطة التوزيعية للدولة كمالك لرقبة الارض، في خلق طبقة واسعة ومتعددة المشارب من ملاك الارض ثم طبقة رجال الاعمال. وشكلت هاتان الطبقتان الاساس الإجتماعي الاقتصادي لبناء الأمة ذات الاغلبية الريفية (76% من السكان) وكانت هذه الطبقة الجديدة تضم شيوخ القبائل العرب، والأغوات (زعماء قبائل الاكراد)، وسادة واشراف شيعة وسنة، فضلاً عن تحول النخب السياسية من الضباط والإداريين، بل الملك فيصل نفسه، الى ملاك اراضي. وبخلق طبقة ملاكين متماسكة وموالية، توفرت الدولة الوليدة على اداة جبارة لدمج شظايا الجماعات الأثنية والمذهبية والدينية المتنافرة.

ويلاحظ ان تركيب طبقة ملاك الارض يوازي تقريباً التركيب المذهبي- الديني والأثني: نحو 48% من الشيعة، و20% من الاكراد السنة، و18% عرب سنّة، فضلاً عن وجود تركمان وآشوريين وسواهم، في صلب هذه الطبقة¹⁰. التي وجدت في استقرار الدولة حماية لحقوق الملكية الجديدة للأرض، كما وجدت في المشاركة في مجلس النواب والأعيان وسيلة لضمان وتمثيل مصالحها. ورغم ان هذه المصالح كانت جزئية، ماخوذة على انفراد، فأن تنوع طبقة ملاك الارض، ضمن الأندراج المتوازن لشتى الجماعات وعمل بالتدرج، على تسهيل بناء الأمة.

¹⁰ انظر جداول بطاطو Batatu، حول تركيب طبقة ملاك الارض ص 47-48. اما عن مشاركة ملاك الارض في البرلمان انظر ص 103.

معنى ذلك ان انفتاح النظام السياسي على تمثيل شتى الجماعات، والمشاركة في الثروة الاقتصادية، الارض أولاً فرأس المال في إطار إقتصاد السوق الحر، أتاحت للدولة كجهاز للحكم، ان توسع وظيفتها من مجرد جهاز تحكم الى كيان يمثل أمة قيد التكوين.

لعبت المؤسسات والمنظومات المركزية للدولة كالمدارس والجيش، او الإدارة والبرلمان دورها في عمليات المجانسة والتوحيد. ولعل تطوير الشبكات الحديثة للاتصالات والمواصلات (بناء الطرق، الملاحة التجارية، سكك الحديد) ساهم في تقليص العزلة السرمدية بين المجموعات الحضرية والريفية، وخروج المدن، المنغلقة على ذاتها من عزلتها السابقة لكي تنشط وتتفاعل في فضاء وطني مشترك ناشئ حديثاً.

وشرعت الخطوط الفاصلة بين الاحياء المغلقة داخل المدن بالتلاشي، وظهرت أحياء جديدة قائمة على المهن الحديثة، لا العصبية الفارطة. كما ان استقرار القبائل نهائياً في الارض وتفتت الاتحادات القبلية عجل في تفكيك هذه "الدويلات" القبلية.

ولعل ما سهل عمليات بناء الأمة ان الوعي بالانتساب الأثني والديني والمذهبي، كان وعياً ثقافياً بقي، بأستثناء الكرد، غير مسييس، فبؤرة الولاء عصر ذاك، وكانت على الدوام (وما تزال بحدود معينة) مرتبطة بالتنظيم الاجتماعي المحلي كالعشيرة والجماعات القرابية (الأسر الممتدة للسادة والاشراف)، والقرية، وعصبية المدن. وضمن هذه التشكيلات الاجتماعية كانت الطبقات او الشرائح القديمة (ما قبل الحديثة) تنشط وتفعل فعلها : الارستقراطيون، الاشراف، التجار، الشيوخ والأغوات، الحرفيون (الاصناف)، ومن هؤلاء نشأت طبقة الملاك ورجال الأعمال الجدد (التجار، الصناعيون، المصرفيون، والمقالون).

بقي ان نضيف ان عمليات الاندراج في بناء الأمة لم تكن سلسلة دوما ولم تكن طوعية دوما بل اتسمت في فواصل مهمة باستخدام وسائل العنف السافر، باستخدام القوة العسكرية: قمع حركات الكرد (ابتداء من 1924)، او تمردات القبائل ضد الخدمة العسكرية (1934)، او قمع

حركة الآشوريين (1936)، او تهجير اليهود (1948). لكن المجري العام، رغم هذه الفواصل، تميز بقدره الدولة المركزية على بناء اللحمة بين الأجزاء المبعثرة وان عمليات الاندراج أو التكامل اتصفت بالديناميكية¹¹.

ولعل ابرز معلم على نجاح مسعى الدولة في بناء الأمة ان الانقسامات الاجتماعية- الطبقية، خلال حقبة الإربعينات والخمسينات: الفلاح بأزاء المالك الإقطاعي، العمال بإزاء رأس المال (الأجنبي والمحلي)، الطبقات الوسطى الحديثة المعتمدة بأغلبها على التعليم (بيع المعرفة) بأزاء الطبقات القديمة، ولدت حركات ثورية عارضت النظام الملكي على اساس ايديولوجي-اجتماعي، تعبيرا عن الإحتجاج على الأقصاء السياسي والاقتصادي. وكانت مرجعيتها في ذلك شعب ضد حكومة، فلاحون ضد اقطاعيين وعمال ضد رأسماليين ووطنيون ضد حكم كولونياليين أغراب، في إطار عراق موحد.

ثالثاً الحقبة الجمهورية : دول تفتتت

لا تنمو الأمم على الأشجار، فهي لا تنتمي الى حقل الطبيعة، بل الى ميدان التنظيم السياسي –الإجتماعي –الثقافي نتاج عمليات مقصودة لتكوين الدولة وبناء الأمة، وهي تتأسس بأشكال عدة : تنشأ الأمم أولاً من وجود جهاز سياسي مركزي لا قبل له بالإستمرار لولا وجود تكنولوجيا عسكرية، ووسائل إتصال متطورة، وتنشأ ثانياً من وجود نظام اتصال ثقافي موحد

¹¹ Ph. Marr. P. 127, 143-146. Batatu, p. 27, 32, 807.

(اللغة، المؤسسات التعليمية، الجرائد، الكتب، ولاحقاً الإذاعة، الخ)، وتقوم ثالثاً على قاعدة نظام اتصال مادي (طرق ووحدات إنتاج، وتجارة، واسواق)، متداخلة، متكاملة، في رقعة محددة، شريطة ان يكون الجهاز السياسي، والحقل الثقافي والفضاء الإقتصادي -التداولي مفتوحاً على المشاركة أمام الجماعة الوطنية اللامتجانسة من حيث الأثنية، او الدين، او المذهب او اي معلم من معالم تعيين الجماعة الوطنية وتجانسها. وتلعب الدولة دوراً حاسماً في توطيد هذا التجانس، او زعزحته وتخريبه.

عرضنا في أواخر القسم الثاني السابق كيف ان دولة الحقبة الملكية، إبتداء من الفترة الكولونيالية، وحتى سقوطها (1921-1958) نجحت في ملمة الأبعاض الإجتماعية، وادراجها في عمليات تكامل بانية لأمة لم يكن لها وجود سابق سوسولوجياً وسياسياً.

عمليات التكامل هذه افضت الى خلق طبقات جديدة : ارسنقراطية ملاك الأرض متعددة الأثنيات والاديان والمذاهب. وطبقة كبار رجال الاعمال المتنوعة بالمثل، وكانت هذه ركيزة النظام السياسي واعمدة تلاحم الأمة. علاوة على ذلك نشأت طبقات اخرى تقف دون تلك، والابرز بينها هي الطبقات أو بالأحرى الشرائح الوسطى التي كانت بالقياس للطبقات العليا تقع في اسفل السلم الاجتماعي جوار الحرفيين المتحولين الى عمال مأجورين في المدن وابناء قبائل المتحولين الى فلاحين اشبه بالاقنان يزرعون بأسلوب المحاصصة، أو يهاجرون الى مدن الصفيح ليوسعوا صفوف الهامشيين.

كانت هذه الشرائح الوسطى مقصاة ومستبعدة عن المشاركة السياسية، فأحزابها الأيديولوجية محظورة، وهي في عمل سري، أو شبه علني، وافكارها تُعدُّ هدّامة ، برطانية ذاك العصر، وهي ترى الى طبقات الأعيان والشيوخ والأغوات والأثرياء الجدد نظرة أزدراء الى قوى محافظة، استغلالية، بل متخلفة، فضلاً عن كونها تابعة اي لا وطنية، بحكم علاقاتها ببريطانيا والاحلاف العسكرية. ثمّة هوة إجتماعية-ثقافية تفصل بين الأثنين، برزخ لم يسع احد الى عبوره، او

ردمه بالكامل. جاءت ثورة تموز 1958، في معنى من المعاني كحركة تمرد بأسم ولصالح الطبقات الوسطى والشرائح الدنيا، تدعمها طبقة واسعة من عمال المدن والفلاحين أشباه العبيد.

ولو تناولنا هذا الحدث وما تلاه لا من منظور ثنائية ثوري-محافظ، بل من منظور آخر هو بناء الأمة، لوجدنا ان هذا الحدث العاصف، قلب بني الدولة وقوام التشكيلات الاجتماعية والعلاقة بين الاثنين رأساً على عقب. أدت الحركة الى فتح جزئي لأبواب المشاركة المغلقة امام الطبقات الوسطى وتلبية ابرز مصالحها الإجتماعية -الإقتصادية والسياسية : غلق القواعد الأجنبية، الخروج من حلف بغداد، الإصلاح الزراعي، قانون النفط الوطني، قانون المرأة. مقابل هذا التطور الجديد، ولد حكم الطبقات الوسطى العسكرية-المدنية خلافاً في عمليات الاندراج والتكامل الوطني البانية للأمة. ومثلما عجز الاعيان عن الاستجابة للتغيرات الإجتماعية في العهد الملكي، فقد عجزت الحكومات " الثورية " المتعاقبة عن ارساء مؤسسات مفتوحة وبديل اجتماعي جامع لبناء الأمة. وفتحت الباب أمام اختلالات متعاقبة بحكم طبيعتها كنظام تسلطي.

ولهذه النقطة أهميتها التاريخية، إذا تذكرنا ان سلك الضباط، أو الجندي -السياسي بتعبير حنا بطاطو، كان العنصر المهيمن على هذا التحول في القمة، وأن هذا السلك منقسم أيديولوجياً، ولا يتميز بالتنوع الأثني -المذهبي للطبقات القديمة، فعناصره سنية في الغالب. وان الصراعات المستديمة بين كتل الضباط بميولها السياسية المتناقضة وإنتماؤها الجهوية الضيقة(عصبوية مدن، أو أحياء، أو جهات)¹². غطت على المشهد السياسي في انقلابات متتالية. خلاصة ذلك ان سلك الضباط بإحتكاره للسلطة، اقصى الشرائح المدنية من الطبقات الوسطى، أو أدرج فئات منها بحدود ضيقة، واخفق في توحيد هذه الأخيرة، ما أدى الى الفشل التام في تمثيل التنوع الأثني والديني المذهبي، بل حتى الجهوي، للمجتمع العراقي. وأخلّ بسيرورات بناء الأمة بفعلطابعه المنغلق سياسياً. فأول إجراء للجندي السياسي، كان الغاء العرش، وهو عنصر التوازن بين السلطات

¹² بطاطو Batatu، ص 807- Marr، 282-283- خدوري(1969) ص 86 وسلغليت Slaglett (1990) ص 108.

وقتذاك، والغاء البرلمان قناة التمثيل، والغاء المحكمة الدستورية، وحصر السلطات بيد السلطة التنفيذية. هذا الانسداد سيستمر، بشكل أو بآخر حتى نهاية حكم البعث أثر الغزو الأميركي عام 2003.

الواقع ان حنا بطاطو كان أول من اشار مبكراً الى الإختلال المتواصل في بناء الامة نتيجة ذلك خلال هذه الحقبة الجمهورية، وشاركه في ذلك عدد وافر من المؤرخين ممن درسوا الدور المركزي للجندي السياسي. فالغاء المؤسسات التشريعية واحلال نظام المحاكم العسكرية عوض القضاء المدني، وإزالة المحكمة الدستورية، قضى على الفصل النسبي بين السلطات، وباتت السلطة التنفيذية هي المرجع الأعلى، وتحولت سيادة الشرعية من التفويض الانتخابي والاصل النبيل للعائلة المالكة ونخب العهد القديم الى اعتماد اديولوجيات شعبية (الشعب، الثورة، القومية العربية، الماركسية)¹³.

عند دراسة تركيبة نخب الدولة في الفترة الزمنية الممتدة من عام 1958-1979، يلاحظ ثلاثة اتجاهات رئيسية: صعود دور الضباط المحترفين، انحسار تمثيل القطاعات الشيعية والكردية، أخيراً التحول من نخب تنحدر من الشرائح العليا الحضرية للطبقات الوسطى الى فئات قروية (او بلدات طرفية) من الشرائح الدنيا للطبقات الوسطى¹⁴.

كانت الشرائح العليا من الطبقات الوسطى تميل في الأطار العراقي، عصر ذاك، الى اعتماد الدولة كناظم، لكنها كانت تنزع الى الحفاظ على اقتصاد السوق (خلال 1958-1963)، اما الشرائح الدنيا من الطبقات الوسطى، فكانت، بفعل اعتماد حراكها الاجتماعي والاقتصادي على الدولة، الى تمجيد الدولة كغاية في ذاتها، وميلها الى توسيع سلطة الدولة للهيمنة على المجال الاقتصادي-

¹³Hopwood et al. p.20-30. Qwen (1992) p. 197-200, 206-212.

¹⁴Lenczaswki (1975) p. 118-121, MEJ (1970), p. 284 & passim.

تندرج عمليات تأميم رأس المال الوطني في عهد عبد السلام عارف (1963-1965)، في هذا الإطار. والمفارقة ان هذا العهد ترك رأس المال النفطي الغربي بلا مساس¹⁵.

من هنا اقتران غلق النظام السياسي دون التمثيل الواسع لمكونات الأمة بغلق الحقل الأقتصادي أمام القطاع الخاص واحتكاره من جانب الدولة على يد فئات طرفية من الشرائح الدنيا للطبقات الوسطى.

الأكثر من ذلك ان الشرائح الدنيا من الطبقات الوسطى، بجناحها العسكري، او المدني، لجأت بسبب ضعفها، وتكوينها الثقافي، الى شبكات القرابة، الجهوية و/او/القبلية، دافعة الاحتكارات الفئوية للمجال السياسي والحقل الأقتصادي الى مديات أبعد. وبفضل عائدات النفط المتزايدة، غدت الدولة كهيئة للحكم منفصلة نسبياً، حسب تعبير بطاطو، عن علاقات القوى الناجمة عن الثروة الإجتماعية¹⁶، وباتت مديات المشاركة السياسية والاقتصادية رهن بالدولة المختلة من حيث هي ممثل للجماعة القومية (او الوطنية). لعل افضل مثال يساق في هذا الباب، انفجار التمردات المسلحة للحركة الكردية، وبروز الاسلام السياسي الشيعي برداء طائفي في هذه الفترة تحديداً (وهو ما سنتناوله بتفصيل أوسع في القسم الرابع من هذا البحث).

تلك هي ثمار الحقبة "الثورية" من حكم المؤسسة العسكرية. ولا نغالي اذا استنتجنا من تاريخ حقبة البعث (1968-2003)، ان مسار بناء الأمة حافظ على عوامل الأختلال نفسها لكن بمستوى اعلى: انغلاق النظام السياسي، وهيمنة الدولة على اقتصاد السوق، وقد تفاقمت هذه الميول بفعل الحروب المتصلة، الحرب العراقية – الأيرانية (1980-1988)، حرب الكويت (1991-1995)، والحصار (1995-2003) أو بفعل التمردات الكبرى (انتفاضات الكرد والاسلاميين الشيعة عام

¹⁵ انظر خنوري- العراق الجمهوري، عبد الجبار – الدولة والمجتمع المدني.

¹⁶ Batatu p. MERIP, No. 172, v.21, p. 14-23 – Beblawi & Luciani (eds) v.2, p.10-14.

(1991). او بفعل عمليات التهجير لقطاعات من الشيعة (1974-1981) والمعسكرات الإجمارية للأكراد (1987 وصاعداً).

وينبغي، تفادياً للبس، تحليل بنية الدولة، وطبيعة التحولات السوسولوجية التي نتجت عن هذه الحقبة، وأثارها السياسية لجهة بناء الأمة.

نميل، في هذا البحث، كما في مباحث أخرى سابقة الى توصيف النظام البعثي بأنه نظام توتاليتاري (شمولي)، المتميز بإندماج الحزب الجماهيري بالدولة، والهيمنة على الاقتصاد، وفرض واحدة ايديولوجية، ومنظومة ثقافية مركزية تحتكرها الدولة وفق النموذج التوتاليتاري الأوربي، ولكن، خلافا لهذا الأخير، يتميز النموذج البعثي بعناصر سلطانية، تقربه من الحكم الأسرى (السلالي) جزاءً أمتزاج الأشكال الحديثة للعمل السياسي الجماهيري، بالعصبية الأولية (القربانية)، كوسيلة للتنظيم، والتماسك والضبط والولاء¹⁷.

مجمّع الحزب - الدولة، والحزب - الأسرة، والدولة - الأسرة، وتداخل الشبكات القبلية للقربانية في ثنايا هذا النسيج، أسبغت جميعاً على مؤسسات الدولة طابعاً جديداً، وفاقت المركزية المفرطة واكسبتها سمات جديدة. فالسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية انحصرت بيد هيئة ذاتية التعيين، هي (مجلس قيادة الثورة)، واعلن الحزب عن نفسه بوصفه " الحزب القائد" للدولة والمجتمع (مصطلحات مستعارة من الخطاب الأيديولوجي الستاليني). واندمجت القيادة القطرية بكامل عضويتها في مجلس قيادة الثورة، فألغت الثنوية السابقة¹⁸.

لم تكتف الدولة التوتاليتارية، القربانية بأحتكار الحياة السياسية، بل سيطرت ايضاً على معظم ميادين انتاج وتوزيع الثروة الاجتماعية (رغم خصخصة جزئية وتخفيف بعض الضوابط

¹⁷ نعتمد في تحليل التوتاليتارية على عدة مراجع أهمها: Franz Neumann, Behemoth Hana Arendt, Origins of Totalitarianism انظر كتابنا: التوتاليتارية، معهد دراسات عراقية، بيروت، 2008، ترجمة حسني زينه. حول مواد الدستور، انظر: الوقائع العراقية، تموز 1970، العدد 1900، دستور العام. Hopwood, p. 19-36, Trip p. 37-50. Heine, in ,¹⁸ 1970، المواد 31-45.

عام 1987، وعلى إنتاج الثقافة وتوزيعها (التعليم، وسائل الإعلام، وصناعة الثقافة)، بل حوّت في جوفها معظم الروابط الاجتماعية الحديثة (نقابات العمال، الجمعيات، النقابات المهنية، إتحادات رجال الأعمال، غرف التجارة)، فتحوّلت بذلك الى لويثان (وحش) كلي القدرة وكلي الحضور. وتحقق لها ذلك بفضل عوائد النفط والطفرة النفطية (1973 فصاعداً)، التي مكّنتها من بناء ماكنة جبارة للسيطرة¹⁹. فنمت الاجهزة البدوقراطية، والمؤسسة العسكرية نمواً سريعاً هائلاً، الاولى لتوزيع المنافع على المجتمع والثانية للسيطرة على المجتمع ولأداء الوظائف المتوسعة. نمو المؤسسة العسكرية كان الاسرع (من 62 الفا الى 430 الف جندي من خلال 1970-1980)²⁰. ثم قفز الى المليون خلال الحرب مع إيران). وتحوّلت النخب المهيمنة على الإدارة والمؤسسة العسكرية – الأمنية، الى ما يشبه طبقة -عشيرة، فريدة، قائمة بذاتها²¹. وأنمت الدولة، ورعت فئات ضيقة من المحاسيب لتندرج في عداد الطبقات المالكة العليا (على ضيقها)، مقابل الولاء المطلق للدولة، وزاد عدد أصحاب الملايين من 23 (عام 1958) الى 800 (عام 1980)، وبحلول نهاية الحرب مع إيران كان ثمة 3000 عائلة من هؤلاء تملك ثروة إجتماعية هائلة، محصورة في مناطق ضيقة²².

وتفيد الدراسات غير المكتملة عن تشكيل الطبقة العليا، اعتماداً على عينات عشوائية، أن جلاّ الافراد والعوائل ضمنوا أرتقاء السلم الاجتماعي بفضل الصلة القرابية /القبلية، أو بحدود اقل الانتساب الحزبي، او كليهما. وقد حصلت إعادة هيكلة كبرى لهذه الطبقة خلال حقبة البعث، من حيث الانتماءات الأثنية والدينية المذهبية، لصالح فئات ضيقة سنية عربية مع أستثناءات فردية، إنتقائية لعوائل كردية وشيعية²³.

¹⁹ Slugletts (1990) p. 206-207, Slugletts (1994), p. 35-6.

²⁰ Nasrawi (1994), p. 92-93.

²¹ Batatu, p. 10-13, Slugletts (1990) p. 114-136.

²² - Chaudry, in, Harik's Sullivan, p. 152-155.- Chaudry, MERIP, No. 172, 1941, p. 14-23.

نمو لويثان الدولة، استجر تحولات أجتماعية ستترتب عليها انقلابات في الثقافة المجتمعية، وتمزقات في النسيج الوطني، وانعطافات في الرؤى والسياسية، فأولا تحول العراق من مجتمع زارعي منتصف القرن العشرين الى مجتمع حضري فائق، إذ نما سكان المدن من 36% الى 72% بفعل الهجرة المتصلة، اكثر مما بفعل النمو الطبيعي، ما حول المدن الى أرياف موزعة، اما الشرائح الدنيا من الطبقات الوسطى، فقد نمت من 34% الى 55% من سكان المدن خلال عقدين من حكم البعث. وكان هذا هو الفضاء الاجتماعي الأراس لنمو لحزب القائد الحاكم²⁴.

رغم الفورة النفطية بقيت الشرائح الهامشية واسعة خصوصاً في المناطق المهملة، ناهز حجمها نصف المليون (مع تغيرات طفيفة هبوطاً وصعوداً). لكن الفوارق الإقتصادية بين المناطق والاثنيات، والمذاهب، هي اخطر من الفوارق بين الطبقات²⁵.

خلاصة ذلك تضخم المدن وتحويل أحيائها الى ما يشبه "القرى"، تضخم الشرائح الدنيا من الطبقات الوسطى وانهارها (خلال الحصار)، تمزق النسيج الوطني واحتدام المعارضة اليسارية، والكردية، والاسلامية الشيعية. انهيار اليوتوبيات: الطوائف والقبائل بدل الامة والطبقات

يوم اجتاحت الجيوش الاميركية – البريطانية العراق في آذار 2003، انهيار النظام السياسي التوتاليتاري خلال ثلاثة اسابيع، مخلّفاً فراغاً مريعاً، ومجتمعاً ممزقاً.

خطط الغزاة، قبل الحرب، تختصر بعبارة واحدة: اقامة نظام ديمقراطي قائم على اقتصاد السوق، وهو الصيغة النظرية الاميركية لمفهوم الديمقراطية، المستمد من تجربتها في اليابان والمانيا النازية بعد عام 1945 [55] وتحددت خطة حكم العراق على النحو التالي:

²⁴ حول سكان المدن انظر موجز الاحصاء السنوي في العراق، 1992، ص 37، 39، 41، 74، 94.
²⁵ هذه عبارة كان يكررها على مسامعنا البروفسور بول هيرست Paul Hirst، استاذ الفلسفة السياسية في كلية بيركبيك، جامعة لندن. وكان يورد امثلة غزيرة عن حدة هذه الصراعات كماً ونوعاً، بالقياس الى الصراعات الطبقيّة.

1- انشاء حكم عسكري مباشر 2- الانتقال الى ادارة مدنية بقيادة "التحالف"، اي الولايات المتحدة 3- الانتقال الى ادارة مدنية عراقية، 4- تأسيس حكومة انتقالية. كل ذلك خلال فترة تمتد من 4 الى 5 سنوات [56].

وانشئت سلطة التحالف المؤقتة CPA في الاول من حزيران، اعتماداً على قرار مجلس الامن رقم 1483، في 22 ايار 2003. ودشن العراق بذلك الحكم الاميركي المباشر، الذي اسهم في تأجيج خطوط الانقسام، المحتدمة اصلاً. لم تخترع سلطات الاحتلال هذه الخطوط، لكنها اسهمت في توفير شروط انسب لتفاقمها.

خلافاً للبريطانيين، انطلق الاميركان في عملية تفكيك شامل لما بقي من اجهزة الدولة، وبالذات قرار حل الجيش (بدل اصلاحه مثلاً)، فنشأ فراغ امني- اداري، انطلقت فيه كل القوى الاجتماعية- السياسية بفلتان جامح. وبينما اقام البريطانيون عام 1921 سلطة الدولة الجديدة على اساس تحالف سني- شيعي بمظلة وطنية عراقية، مع تفاهم جانبي كردي، اقام الاميركان الدولة الجديدة على اساس تحالف شيعي- كردي بمظلة لامركزية- فدرالية، وحاولوا استكمال القاعدة المختلة هذه بانشاء تفاهم جانبي سني، لتجاوز الاختلال في التمثيل.

واجه الاميركان ثلاثة تيارات قوية: الوطنية العراقية (على تصدعها)، النزعة الاسلامية (المنقسمة مذهبياً)، والنزعة القبلية، في ظرف جديد كلياً: نشوء سياسة الهوية identity politic. سياسة الهوية معلّم جديد، نشأ عن انهيار الايديولوجيات الكبرى، معلم بات حاسماً في تحفيز وصياغة، وتوحيد، او تفكيك الكتل السياسية القائمة على الجماعات الجزئية، سواء كانت اثنية (كرد، تركمان، عرب)، ام مذهبية (شيعة، سنة).

وابتغاء فهم الصيغة العراقية من سياسة الهوية identity politics، يمكن تحليلها تحليلاً مقارنةً بصيغ اخرى من سياسة الهوية الناشئة في اماكن اخرى. وعلى سبيل المثال، شهد الاتحاد السوفييتي السابق ويوغسلافيا السابقة (قبل التفكك)، ازمة ادت الى انهيار الايديولوجيات الاشتراكية والاممية الرسمية، فاستعويض عن هذين بتحفيز النزعة القومية، التي وسمت الصراع على السلطة، ودفعه باتجاه صراع بين الاثنيات، بمجرد انهيار او ضعف السلطة المركزية وتفكك

اقتصادها المركزي[57]. بالمقابل ادى انهيار النزعة القومية- الاشتراكية للبعث الى مسار مغاير. فعلى امتداد عقد التسعينات وصولا الى عام 2003، عمدت مؤسسات الدولة شبه المفككة والموهنة الى تشجيع واحياء المؤسسات القبلية، واستخدام المؤسسات والتيارات الدينية (الحملة الايمانية): دعم مرجعية صادق الصدر- ثم اغتياله- تشجيع الجماعات السلفية السنية، فرض الحجاب، منع الاختلاط، الخ) الا ان المؤسسات غير الرسمية للقبيلة والدين (المذهب)، اكتسبت حياة مستقلة على امتداد الجزء العربي من العراق[58] وما ان انهارت السلطة المركزية كليا بعد الغزو، وتفكك الاقتصاد الاوامري- الريعي المركزي، حتى برزت القوى والتيارات الدينية، والقوى القبلية الى المقدمة.

اما في المنطقة الكردية (المستقلة عمليا منذ1991) فان سياسة الهوية- الاثنية الكردية، القائمة منذ اربعينيات العشرين، قد حفزت الجماعات الاثنية الاخرى في هذه المنطقة على تبني سياسة الهوية الخاصة بها: الاشوريون-الكلدان، والترکمان.

هكذا باتت الهوية الشيعية، والكردية، والاشورية، والترکمانية قاعدة للتعبئة والفعل الجمعي، مغطية على التشققات والانقسامات الاجتماعية- الثقافية وسط هذه الجماعات.

الصعود السياسي للهوية الشيعية تحول الى ظاهرة جماهيرية هائلة اثر عودة الاحزاب الاسلامية الشيعية من المنفى.

هذه الظاهرة حفزت القوى الاسلامية السنية، على تأسيس هوية سنية سرعان ما اجتذبت قطاعات من البعث المهزوم، واطسا اجتماعية اوسع، وجدت فيها ملاذا ودريئة حماية. وبينما كانت الهوية الشيعية تعتمد على وفرة من الرموز التاريخية، والطقوس الشعبية، كما تعتمد على مؤسسة مركزية موحدة (النجف ومرجعيتها السيد السيستاني)، كانت الهوية السنية تفتقر الى هذا الغنى في الرموز والطقوس، او الوحدة في المؤسسات. وحسب اهم دراسة عن الطائفية في العراق فان "سقوط البعث لم يطلق شرارة احقاد قديمة، مزمنة، ولا تسبب باستيراد خطاب طائفي غريب الى العراق، بالاحرى ثمة مزيج من العوامل نشأت قبل كما بعد عراق 2003، واسهمت في استثارة هوية طائفية، واكسابها قدرة سياسية وبروزا محتدماً"[59].

ما حصل بعد 2003 هو انتشار تسييس الهويات المذهبية على نطاق جماهيري، بفعل انفتاح المجال العام نتيجة سقوط الدولة. وما حصل أيضاً بعد 2003، هو الانتقال من التسييس الى العسكرية، في ظروف احتلال، اختلطت فيه وتمازجت ميول معارضة الاحتلال العسكري مع ميول التنافس والصراع بين الجماعات لجهة السيطرة على عتلات السلطة والموارد المادية والرمزية المرتبطة بها. وبات توكيد الهوية المذهبية حافظاً لتوكيد هوية سنية معاكسة، مثلما باتت الهجمات المسلحة على الرموز والمناطق الشيعية محفزاً لتوكيد الهوية الشيعية. ما من فترة كهذه تعرضت فيها المساجد والمراقد الى النسف والتدمير.

سقوط الدولة (حل مؤسسات العنف الرسمي اساساً) افضى الى شيوع الفوضى، والخوف، وسط النخب كما وسط العامة، وهما افضل اساس للبحث عن نشدان الامان في دفع الجماعات، ايا كانت طبيعة هذه الاخيرة، اسرة ممتدة، قبيلة او فخذ منها، حي سكني، عصبوية مدينة، او تلاخم طائفة، وهلمجرا. ويشتد هذا الميل في ظروف تمزق او ضعف او انهيار الروابط المدنية.

هذا الصراع القاعدي، طلباً للحماية والامان، اكسب الهويات الجزئية زخماً هائلاً، تزايد حين ارتبط بصراع النخب في القمة على السلطة والموارد، وذلك لحظة شروع سلطة التحالف الموقته CPA بقيادة بريمر، بتكوين الدولة الجديدة، وهي حسب المقاربة المعتمدة في هذه الورقة، متداخلة مع عملية بناء الامة تداخلاً مكيناً، من شأنه ان يدعم او يقوض هذه الاخيرة.

سارع القادة السياسيون – وبخاصة القادمون من المهاجر- الى صياغة وتأسيس التعبير السياسي عن الكتل الاثنية والطائفية، لزوجها في الصراع على حصص التمثيل في مجلس الحكم (تموز 2003- حزيران 2004)، او في لجنة صياغة القانون الاداري الانتقالي (اذار 2004)، او في تشكيلة مجلس الوزراء الانتقالي (ايار علاوي- حزيران 2004)، وهو نسخة مكررة عن مجلس الحكم، حيث جرى تقسيم الحصص وفقاً للنسب المئوية الافتراضية للشيعية والکرد والسنة والمسيحيين. وعوضاً، مثلاً، عن تمثيل المحافظات كلها حسب وزنها السكاني، لاكساب هذا التمثيل الفوقي مظهر كيان وطني شامل، انحصر التمثيل في توزيع حصص فئوية، اعطت لبعض المدن الدينية، نصيباً متعاضماً [60] وكان مجلس الحكم اصلاً بلا صلاحيات تذكر، الا ان لطريقة التمثيل فيه معنى رمزياً عميقاً، اذ تركزت على الانتماء الطائفي، والاثني، والدين، وتمثيل اهل

الداخل واهل الشتات، دون اعتبار لتمثيل المحافظات. وجاء تركيب المجلس من حيث الاثنيات: 72% للعرب، 20% للکرد و4% للتركمان، 4% للاشوريون. اما تركيبة المجلس طائفيًا فكانت كما يلي:

شيعة 52%، سنة (عرب وکرد وتركمان) 44%. هذه التركيبة عززت الانتماءات دون الوطنية، وعمقت خطوط الانقسام الطائفي اكثر.

وبات شعار كتلة الكرد الرأس: الفدرالية، وشعار كتلة الاسلاميين الشيعة: الديمقراطية= حكم الاكثرية=نحن، وشعار الكتل السنية: الوطنية والعودة.

وتجلت الهويات المذهبية في الكتل الانتخابية عام 2005، سواء في الانتخابات التأسيسية في كانون الثاني 2005 (مجلس امة لكتابة الدستور)، ام الانتخابات العامة، (لاختيار المجلس الوطني= البرلمان) في كانون الاول 2005.

الكتلة الشيعية تأسست على يد السيد السيستاني باسم التحالف الوطني العراقي، وشاركت ككتلة موحدة في الانتخابات التأسيسية والبرلمانية، والكتلة الكردية دخلت موحدة في الانتخابات باسم التحالف الكردستاني، اما جماعات الكتل السنية فقد قاطعت الاولى، وشاركت في الثانية، باسم التوافق. أما الكتلة الوسطية، بزعامه اياد علاوي، فهي وحدها الكتلة العابرة للانقسام المذهبي.

سياسة الهوية (اثنية او دينية او مذهبية) هي اداة تعبئة جماعية، لضمان اكبر نصيب ممكن في السلطة والموارد (في دولة ريعية مالكة لجل الثروة الاجتماعية). لكن تحقيق هدف الوصول الى السلطة والموارد، يفتح الباب لعملية معاكسة، هي اذكاء الصراع داخل جماعة الهوية الواحدة، المتخيلة سياسياً، وهو صراع على تمثيل هذه الجماعة وزعامتها. هنا تبدأ الانقسامات الايديولوجية، والاجتماعية، والانقسامات القبلية، والاسرية، بل عصبية المدن، والطبقات، تفعل فعلها داخل كل جماعة. الواقع ان الدراسات عن الطائفية او سياسة الهوية تركز على جانب التوحيد الجمعي، وتغفل جانب الانقسام الفئوي داخل الجماعة. فاستخدام الخطاب الطائفي

كفضاء للفعل الجمعي الموحد يفترض سلفاً ان الفعل الجمعي بحاجة الى التوحيد. من هنا وجوب المعاينة الثنائية لخطاب الهوية.

ونلاحظ مثلا ان الكتلة الاسلامية الشيعية التي دخلت بجهة موحدة في انتخابات عام 2005، انقسمت الى كتلتين في انتخابات عام 2010، والى اربع كتل، وثمان مجاميع صغيرة في انتخابات 2014. والكتلة الكردية الموحدة عام 2005، انقسمت الى 3 كتل عام 2010، والى 5 كتل عام 2014.

اما الجهة السنية التي دخلت بكتلة واحدة عام 2005 (التوافق)، واتحدت مع التيار الوسطي عام 2010، تمزقت الى 4 كتل واكثر من عشرة مجموعات صغيرة عام 2014.

التنافس والتزاحم على السلطة والموارد يطغيان على الوحدة والتماسك، لحظة الانتقال من اللاسلطة الى السلطة، مثلما ان الوحدة او التماسك تطغى على التنافس لحظات الخطر الخارجي.

ورغم ان مشاعر العداة الطائفي تظل طاغية، على المستوى القاعدي، كما على مستوى النخب، فان الفضاء الثقافي للخطاب الطائفي يفقد الكثير من قدرته التعبوية او التوحيدية. ولعل ازاحة ابراهيم الجعفري عن رئاسة الوزراء عام 2006، ومنع نوري المالكي من التجديد بولاية ثالثة، خير دليل على وجود هذا الميل كما الميل المعاكس.

الخطاب الطائفي خطاب توحيد وفضاء انقسام. وهو يشتد كقوة توحيد بوجود خطر حقيقي او متخيل على الجماعة لجهة التمثيل السياسي، او المشاركة في الموارد الاقتصادية او الثقافية، المادية والرمزية. من هنا سعي نوري المالكي الى اختلاق وتضخيم "خطر" سني على الجماعة خلال فترة حكمه. وبخاصة خلال ازمة الاحتجاجات في الانبار(2013)، او ازمة سقوط الموصل وجوارها بيد داعش(2014). رغم ذلك فضاء الانقسام لم يكن غائباً. فالقدرة الجمعية لهذا الخطاب عينه تتدنى لحظة التنافس على الزعامة داخل الجماعة، فتنتلق كل الانقسامات الحديثة، والتقليدية، لتشطر هذا الفضاء الجامع.

الهويات المذهبية- الدينية لا يمكن ان تزول، فهو هويات ثقافية، ذات عمق تاريخي، وهي محمية بمؤسسات ومنظومة طقوس وتقاليد، تنتجها وتعيد انتاجها دوماً. لكن ما يمكن ان يتغير

هو حدود وطابع تسييس هذه الهويات، او حدود عسكرية هذه الهويات عينها. ويمكن لحدود العسكرية والتسييس ان تتقلص بفعل اتساع فضاء ثقافي سياسي وسطي. هناك تيارات وسطية عابرة للطوائف والاثنيات، وهي ان كانت ضعيفة، فانها ليست خرساء.

ثمة بذور لتبلور هكذا تيار، وهي وجود تعاون ثلاثي كردي-عربي، شيعي-سني، يتمثل بلقاء كتلة الصدر (الاحرار) وكتلة علاوي (الوطنية) وكتلة البارزاني، التي تشكلت خلال محاولة سحب الثقة من رئيس الوزراء السابق نوري المالكي (صيف 2012)، واستمرت قبل وخلال وبعد الانتخابات البرلمانية عام 2014.

ومن جديد فان فتح النظام السياسي على المشاركة المتوازنة، هو الباب الارأس للمشاركة السياسية والمشاركة الاقتصادية بسبب الطابع الريعي النفطي للاقتصاد الذي تهيمن عليه الدولة.

فبدون مشاركة السياسة، لا وجود لمشاركة ادارية (في اجهزة الدولة المدنية والعسكرية)، وبدون مشاركة ادارية لا وجود لمشاركة اقتصادية، وبدون مشاركة اقتصادية لا وجود لمشاركة ثقافية. وما دامت سياسة الهوية قائمة، فان اي اختلال في المشاركة سيكتسب طابعاً طائفياً، يعيد الصراع الى نقطة البداية.

المراجع:

1. الحسني، تاريخ الوزارات، المجلد الثالث،
2. انظر خدوري- العراق الجمهوري، عبد الجبار – الدولة والمجتمع المدني.
3. العطية، نشأة الدولة (1988)، دار اللام لندن، الملاحق.
4. لعب مجتهدو النجف دوراً هاماً في الحركة الدستورية بايران 1906، وقد صاغوا فتاواهم الدستورية باللغة القومية (الملة=الامة). انظر ابراهيميان، Abrahamian, Iran Between two Revolutions.
5. التميمي، جعفر ابو التمن، سيرة سياسية، كذلك الورددي، لمحات، الجزء السادس.
6. انظر جداول بطاطو Batatu، حول تركيب طبقة ملاك الارض
7. نعتمد في تحليل التوتاليتارية على عدة مراجع اهمها: Franz Neumann, Behemoth
8. عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني (1995)
9. حول سكان المدن انظر موجز الاحصاء السنوي في العراق، 1992
10. Hana Arendt, Origins of Totalitarianism انظر كتابنا: التوتاليتارية، معهد دراسات عراقية، بيروت، 2008، ترجمة حسني زينيه.

11. Lonrgrigg, Iraq 1900-1950,

12. T. Dodge, Inventing Iraq, p. Sluglett, Britain in Iraq,

13. Ph. Marr. P. 127, 143-146. Batatu,

14. Hopwood et al. p.20-30. Qwen (1992)

15. Lenczaswki (1975) p. 118-121, MEJ (1970),

16. Batatu p. MERIP, No. 172, v.21, p. 14-23 – Beblawi & Luciani (eds) v.2,

17. G. Khoury and N. Meouchy, Etat et Societes de L'orient Arab, Geuthner, 2007,

18. Heine, in , Hopwood, p. 19-36, Trip p. 37-50. انظر: الوقائع

العراقية، تموز 1970، العدد 1900، دستور العام 1970، المواد 31-45.

19. Slugletts (1990) p. 206-207, Slugletts (1994),

20.Nasrawi (1994),

21.Batatu, p. 10-13, Slugletts (1990)

22.- Chaudry, in, Harik's Sullivan, p. 152-155.- Chaudry, MERIP, No. 172, 1941